

إجمالي الناتج المحلي (12.16 مليار دينار تونسي) المقدره لنفس الفترة من العام الماضي، مع تنامي الصادرات بمقدار 12% (بقيادة الفوسفات، والطاقة، والمنتجات الكهربائية)، ونمت الواردات بمقدار 10% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويعزى السبب في التراجع الطفيف في عجز الحساب الجاري أيضاً إلى تحسن الخدمات (السياحة) وفائض التحويلات. ولا تزال تنقذات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة، ويتم الحصول على التمويل في الغالب من خلال القروض الميسرة من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف. وقد أسهمت هذه التنقذات الرسمية، بالإضافة إلى قلة تدخلات البنك المركزي التونسي في سوق الصرف الأجنبي، وطرح مزاد للعملة الأجنبية في أواسط عام 2018، في حماية الاحتياطيات الأجنبية، والتي تغطي حالياً فترة تزيد قليلاً على ثلاثة أشهر من الواردات. وارتفعت قيمة الدينار بمقدار 8.5% في مقابل اليورو منذ بدايات العام، منهياً بذلك الاتجاه المنخفض العملة الذي استمر لسنوات عديدة.

وبقي معدل البطالة على حاله، مسجلاً 15.3% خلال النصف الأول من 2019، مقارنة بنسبة 15.4% في 2018، وكانت نسبة البطالة أعلى بين الإناث (22.6% في الربع الأول من 2019) والخريجين (28.2% في الربع الأول من 2019). وتشير أحدث بيانات المسح المتاحة إلى أن نسبة من يعيشون عند خط الفقر للشريحة الدنيا من ذوي الدخل المتوسط والبالغ 3.2 دولار (على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي عام 2011) انخفضت من 9.09% في 2010 إلى 3.21% في 2015. ولكن من المرجح، بين عامي 2016 و 2020، أن تتراجع وتيرة الحد من الفقر إلى حد كبير، بما يتماشى مع الاتجاه في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من أن هذا الخفض البطيء المتوقع مثير للقلق، فإن مستويات الفقر المقيسة وفقاً لهذه المعايير العالمية تشبه المستويات السائدة في المنطقة، ويبدو أن الفقر المدقع (من يعيشون على أقل من 1.90 دولار، على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي عام 2011) على الطريق نحو الاختفاء. وتراكت الفجوة الكبيرة في معدلات الفقر مع مرور الوقت بين

لم يستمر التسارع المتواضع الذي تحقق في النمو من 2% عام 2017 إلى 2.5% عام 2018، مع ضعف النمو بنسبة 1.1% خلال النصف الأول من 2019. وكان الدافع وراء ذلك هو تباطؤ النمو الزراعي (تأثير الأساس في أعقاب نمو بنسبة 9.5% في 2018) فضلاً عن تراجع الصناعة (النفط والغاز، والصناعات الزراعية)، والذي لم يعوضه النمو في الخدمات سوى تعويضاً جزئياً. وتسارع التضخم بدرجة كبيرة فيما بين عامي 2017 وأواسط 2018 (7.8% في يوليو/تموز 2018). واستجابة لذلك، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة إلى 7.75%، وانتقلت السلطات مؤخراً إلى تنفيذ نسب أكثر تشدداً للقروض إلى الودائع فيما بين البنوك، وقللت من ضخ السيولة عن طريق مبادلات الصرف الأجنبي. ونتيجة لذلك، تباطأ التضخم منذ النصف الثاني من 2018، وبلغ 6.7% في أغسطس/آب. وأصبحت أسعار الفائدة الحقيقية (باستثناء بعض أسعار الفائدة على الودائع) إيجابية.

واتسع عجز الموازنة العامة إلى 2.4 مليار دينار تونسي خلال النصف الأول من 2019 (2.1% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 حسب التقديرات) بعد أن كان 1.8 مليار دينار تونسي خلال الفترة نفسها من عام 2018. وزادت الإيرادات بمقدار 18.1% مدفوعة بالنمو في إيرادات ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية. وعلى الرغم من جمود النقذات الرأسمالية والدعم والتحويلات النقدية مقارنة بالنصف الأول من 2018، نمت الرواتب والأجور ومدفوعات الفائدة بنسبة 11.1% و 18.5% على التوالي، في حين تضاعف صافي الإقراض إلى ثلاثة أمثاله على الأقل، مما أدى إلى نمو النقذات وصافي الإقراض بمقدار 18.2% بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وبلغ العجز التجاري 11.3% من إجمالي الناتج المحلي وفقاً للتقديرات (12.86 مليار دينار تونسي)، خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2019، مقارنة بنسبة 11.5% من

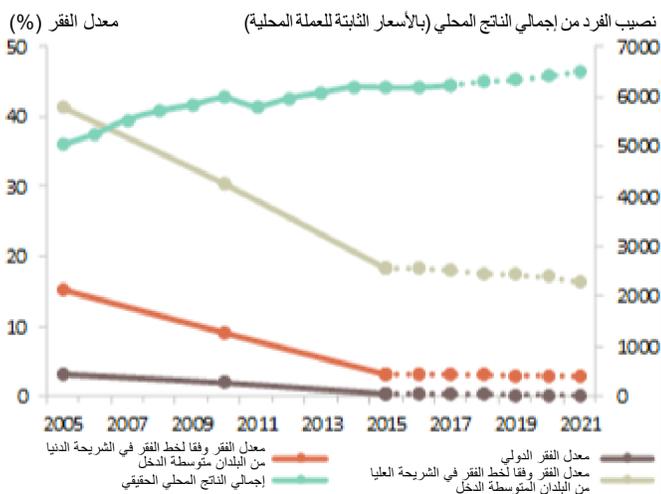
الجدول 1

2018	عدد السكان (بالمليون)
116	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
399	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
3447	معدلات الفقر الوطنية
152	معدل الفقر وفقاً لحظ الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار)
32	مؤشر جيني
309	العمر المتوقع عند الولادة، سنة
759	

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظات: (أ) أحدث قيمة (2015). (ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017).

من شأن بطء النمو وزيادة الإنفاق الحكومي في النصف الأول عام 2019 أن يقلص المجال أمام الحد من عجز المالية العامة واحتواء الدين. فالتضخم يشهد تباطؤاً نتيجة لتشدد السياسات النقدية وارتفاع قيمة العملة، ولكن لا تزال معدلات البطالة مرتفعة. وما زال عجز الحساب الجاري مرتفعاً، في حين ارتفعت الاحتياطيات بفضل تحسن عمل سوق الصرف الأجنبي، وقلت تدخلات البنك المركزي. ومن المزمع أن تعقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أواسط سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول.

الشكل 2 تونس/ معدلات الفقر الفعلية والمتوقعة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: البنك الدولي. ملاحظات: انظر الجدول 2.

الشكل 1 تونس/ عجز المالية العامة وحجم الدين



المصدر: وزارة المالية؛ وتقديرات خبراء البنك الدولي.

المناطق الشمالية الغربية المحرومة تقليدياً ومنطقة وسط الغرب التي تبلغ معدلات الفقر فيها ضعف المعدلات الوطنية تقريباً، والمناطق الشرقية الساحلية الأكثر تمدناً (ولا سيما منطقة تونس والشمال الشرقي والوسط الشرقي).

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن ينخفض النمو إلى ما دون 2% في عام 2019 قبل أن يبدأ في التعافي ببطء، تزامناً مع اكتمال الإصلاحات الملحة الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، وضمان تعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي. وسيستعزز النمو من خلال التوسع في الزراعة والتصنيع والسياحة، وبدء الإنتاج من حقل غاز نورية. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض التضخم، شريطة استمرار تركيز السياسات النقدية على أهدافها الجوهرية. كما يتوقع أن يحوم معدل الفقر حول أقل من 3%، باستخدام خط الفقر البالغ 3.2 دولار أمريكي للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية وأقل من 0.3% باستخدام خط الفقر المدقع.

ومن المتوقع أن يصل عجز المالية العامة في عام 2019 إلى 5.3% من إجمالي الناتج المحلي في مقابل النسبة المستهدفة في قانون الموازنة البالغة 3.9% من إجمالي الناتج المحلي، نظراً لانخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عن المتوقع، وارتفاع رواتب القطاع المدني، ونمو مدفوعات الفائدة أعلى من 9%، وهي أمور من شأنها جميعاً أن تضاد الزيادة الكبيرة في الإيرادات. كما أن الحكم القانوني الذي صدر مؤخراً ضد الحكومة في قضية بنك تونس الخارجي سيتطلب تجنب مخصصات لدفع العقوبات. وسيصل الدين العام إلى ذروته عام 2020 عند مستوى

قريب من 89% من إجمالي الناتج المحلي، قبل أن يبدأ في الانخفاض، على افتراض زيادة زخم الإصلاحات الحكومية، في أعقاب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إقامتها خلال الشهرين القادمين.

وسيطل العجز في الحساب الجاري عند قيمة مزدوجة الأرقام طوال فترة التوقعات، ولكنه سيبدأ في التحسن عند انطلاق النمو عام 2021، وانخفاض تكاليف واردات الطاقة مع زيادة إنتاج الغاز.

المخاطر والتحديات

على الصعيد الداخلي، تتمحور المخاطر الرئيسية حول استمرارية الإصلاحات (في ضوء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة)، والتوترات الاجتماعية السياسية، وتدهور الأمن؛ والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على الاستثمار والسياحة. ومن الممكن أن تؤثر مخاطر هبوط أسعار الصرف والوفاء بالالتزامات الطارئة على استدامة القدرة على تحمّل أعباء الديون؛ وهو الأمر الذي احتل الصدارة في أعقاب التحفظ على أصول بنك تونس الخارجي في باريس مؤخراً. وتشمل المخاطر الخارجية ارتفاع أسعار النفط، والتي قد تؤثر على حسابات المالية العامة والمعاملات الخارجية، وزيادة التباطؤ في النمو الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي (الشريك التجاري الرئيسي)؛ الأمر الذي قد يؤثر على الصادرات والتحويلات. وقد يؤثر تصاعد التوترات التجارية وتداعيات انعدام الاستقرار في البلدان المجاورة على الثقة في الاقتصاد.

وإذا تحقق أي من هذه المخاطر، فسوف تتأثر رفاهة الأسر، وخاصة الأسر الضعيفة التي يتجاوز استهلاكها خط الفقر

قليلاً. ويعتبر ما يقرب من 17% من تعداد السكان (أي حوالي مليوني تونسي) من الفئات الضعيفة القابلة للمعانة، إذا ما طبقنا تعريف 'المعانة' باعتبارها العيش تحت مستوى 5.5 دولار أمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 تونس/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2021 ن	2020 ن	2019 ت	2018	2017	2016	
2.6	2.2	1.6	2.5	1.8	1.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة
3.2	2.8	2.3	3.0	2.4	3.2	الاستهلاك الخاص
1.4	1.7	2.5	0.5	0.3	2.6	الاستهلاك الحكومي
1.3	0.7	0.1	0.6	0.3	1.2	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
3.4	2.9	2.6	2.9	4.6	0.2	الصادرات، السلع والخدمات
3.2	2.9	3.1	0.0	2.8	2.4	الواردات، السلع والخدمات
2.6	2.2	1.6	2.4	1.6	0.9	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.3	3.1	0.5	9.5	2.0	-8.5	الزراعة
3.0	2.1	0.1	0.0	-1.3	-0.4	الصناعة
2.5	2.1	2.3	2.3	2.8	3.0	الخدمات
5.3	5.8	6.3	7.6	6.3	4.2	أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)
-10.1	-10.7	-10.8	-11.2	-10.2	-8.8	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-4.7	-5.0	-5.3	-4.8	-6.2	-6.1	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
88.1	88.9	86.8	77.0	70.4	62.3	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
-1.7	-2.1	-2.4	-2.1	-3.9	-3.9	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوى الشرائية عام 2011) =
2.9	3.0	3.0	3.1	3.2	3.2	معدل الفقر وفقاً لحظ الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار تعادل القوى الشرائية لعام 2011) =
16.5	17.1	17.5	17.6	18.1	18.3	معدل الفقر وفقاً لحظ الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار تعادل القوى الشرائية لعام 2011) =

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.

(أ) رصيد المالية العامة باستثناء المنح، وحسبille الخصخصة، وأصول مصادرة.
(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام التوزيع المتعاد (2015)، حيث أن أثر التغيير في سعر الصرف على معدل التضخم (path-through) = 0.7 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.
(ج) الحسابات مستندة إلى بيانات المسح الوطني لاستهلاك وإنفاق الأسر المعيشية لعام 2015.